

Distr.
GENERAL

TD/B/53/5
2 August 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثالثة والخمسون

جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر

و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

مذكورة من إعداد أمانة الأونكتاد*

خلاصة

يستعرض هذا التقرير التطورات في المفاوضات التجارية في إطار برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية منذ عام ٢٠٠٥، لا سيما نتائج المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بهونغ كونغ (الصين)، وأثر وقف المفاوضات في تموز/يوليه ٢٠٠٦، مع التركيز بوجه خاص على تأمين مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية.

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ أعلاه بسبب التأخير في تجهيزها ولمراعاة ما استجد من تطورات في مفاوضات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية.

أولاً - مقدمة

١ - يتيح البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت لدورة مجلس التجارة والتنمية الثالثة والخمسين فرصة للمجلس لمناقشة التقدم المحرز في برنامج عمل الدوحة، ولا سيما في المجالات التي تهم البلدان النامية. وهذه المذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد لمساعدة المجلس في القيام بهذا الاستعراض.

ثانياً - الاتجاهات في التجارة الدولية

٢ - تميّز أداء التجارة الدولية في عام ٢٠٠٥ بالحيوية، علماً بأن البلدان النامية كانت هي مصدر هذا النمو. فقد سجلت الصادرات العالمية من البضائع نمواً حاداً بلغ ١٣,٨ في المائة وقدرت قيمتها بمقدار ١٠,٣ من ترليونات الدولارات^(١). وتزايدت صادرات البلدان النامية بسرعة أكبر (٢١,٣ في المائة) فبلغت قيمتها ٣,٧ من ترليونات الدولارات، وبلغ نصيب هذه البلدان في التجارة العالمية مستوى قياسياً بنسبة ٣٥,٩ في المائة. وكانت الصين والبلدان الرئيسية المصدرة للنفط هي أهم من ساهم في هذا الاتجاه. ومن بين المناطق النامية، سجل شمال أفريقيا أعلى نسبة ازدهار في التجارة بلغت ٣٥,١ في المائة، يليها غرب آسيا (٣٠,٦ في المائة)، وأمريكا الجنوبية (٢٧,٥ في المائة)، وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (٢٢,٢ في المائة)، وجنوب وجنوب شرقي آسيا (١٨,٨ في المائة)، والكاربي (١٤,١ في المائة). وزادت صادرات أقل البلدان نمواً بنسبة ٢٧,٥ في المائة، في حين ظلت حصتها في التجارة العالمية هامشية ونسبتها ١,٨ في المائة. والتجارة والتكامل بين بلدان الجنوب آخذان في التنامي ويوفران وسيلة لتعزيز تجارة البلدان النامية وقدرتها على العرض، وساعدها على ذلك نهوض بعض البلدان النامية النشطة. وبلغت التجارة بين بلدان الجنوب ٤٢ في المائة من صادرات البلدان النامية أو نحو ١٤ في المائة من الصادرات العالمية (٢٠٠٣). وكان أكثر من ثلثي صادرات البلدان النامية مؤلفاً من المصنوعات. وظلت السلع الأساسية الأولية مهمة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، إذ بلغت نسبتها في صادراتها ٧٠ و٦٤ في المائة على التوالي. وكانت الزيادة في أسعار النفط كبيرة، إذ بلغت ٤١ في المائة. وزادت صادرات الخدمات على الصعيد العالمي باطراد بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ وقدرت قيمتها بـ ٢,٤ ترليون دولار. ويمثل هذا المبلغ خمس إجمالي صادرات السلع والخدمات على المستوى العالمي. والنسبة أقل في حالة البلدان النامية (١٣ في المائة). وزادت صادرات البلدان النامية من الخدمات بسرعة أكبر (١٤,١ في المائة) لتبلغ ٥٧٦ مليار دولار، وهذا يمثل ٢٣,٦ في المائة من الصادرات العالمية من الخدمات. وكانت البلدان المصدرة الدينامية في جنوب وجنوب شرق آسيا تستأثر بثلثي (٦٦,٣ في المائة) صادرات البلدان النامية من الخدمات، وسجلت نمواً في الصادرات نسبته ١٥,٣ في المائة. كما سجلت أمريكا الجنوبية (٢١,٣ في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٣,٥ في المائة) ومنطقة الكاريبي (١١,١ في المائة) نمواً تجارياً ملحوظاً. وكانت الهند من بين البلدان الدينامية المصدرة للخدمات. وسجلت أقل البلدان نمواً نمواً ملحوظاً في عام ٢٠٠٥ (٩,٧ في المائة)، لكنه لم يكن كافياً لقلب الاتجاهات الطويلة الأجل المتمثلة في انخفاض نصيبها في التجارة العالمية في الخدمات، والتي ظلت عند نسبة ٠,٥ في المائة.

(١) الأونكتاد، الدليل الإحصائي لعام ٢٠٠٥. بيانات التجارة لعام ٢٠٠٥ مؤقتة.

ثالثاً - عرض عام

٣- مفاوضات الدوحة جارية منذ ٥ سنوات تقريباً، وهي مدة أطول بكثير مما كان مقرراً في أول الأمر. ودخلت مفاوضات الدوحة أصعب مرحلة عقب المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. ويعتبر استكمال الجولة في نهاية عام ٢٠٠٦ في إطار الالتزام الوحيد ضرورياً لإدراج التنمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وكذلك بسبب انتهاء عمل هيئة تنمية التجارة في الولايات المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٥، لم يتحقق "التقدير التقريبي الأولي" لكامل الطرائق المتوخى في الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في نهاية تموز/يوليه من تلك السنة بسبب عدم إحراز تقدم كبير في المفاوضات. ويجب "تقويم" هذه التوقعات لتتناسب مع ما يمكن تحقيقه بصورة معقولة من أجل تجنب المؤتمر الوزاري السادس الفشل. وكررت البلدان النامية نداءاتها من أجل مجموعة من قضايا التنمية، وبعضها قدم ورقة بشأن "إصلاح المحتوى الخاص بالتنمية في برنامج عمل الدوحة الإغاثي".

٤- وتم التوصل إلى اتفاق قبل المؤتمر الوزاري السادس بشأن تعديل اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتيسير الحصول على الأدوية الأساسية للبلدان التي ليست لها قدرات صناعية أو لها قدرات محدودة. ولقد كان ذلك على الإطلاق أول تعديل على اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وسيدخل التعديل حيز التنفيذ عند قبول ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية به، علماً بأن الموعد المقرر هو ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيظل استثناء آب/أغسطس ٢٠٠٣ ساري المفعول حتى ذلك الحين. وتم التوصل أيضاً إلى اتفاق بشأن تمديد الفترة الانتقالية لاتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً لفترة إضافية مدتها سبع سنوات ونصف.

٥- وكما كان متوقعاً، لم يحدد إعلان هونغ كونغ الوزاري المعتمد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ طرائق بشأن الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ومع ذلك، دفعت النتائج عجلة المفاوضات إلى الأمام تدريجياً وجددت الالتزام السياسي. كما أقر الإعلان انضمام المملكة العربية السعودية وأشار إلى انتهاء مفاوضات انضمام تونغا. ويرد أدناه ملخص لبعض النتائج الرئيسية.

٦- الزراعة. تم التوصل إلى اتفاق بشأن وضع طرائق كاملة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وتقديم مشروع جداول زمنية بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأحرز تقدم في تحديد الموعد النهائي لإلغاء إعانات التصدير في عام ٢٠١٣ (بدلاً من ٢٠١٠ كما طالبت بذلك البلدان النامية) مع الالتزام بالتخفيض في بداية الفترة. ولم يلاحظ سوى تقدم بسيط في الدعم المحلي. وبشأن الوصول إلى الأسواق، ظلت المفاوضات صعبة جداً. وفيما يتعلق بالمرونة الخاصة بالبلدان النامية، أكد الوزراء حق هذه البلدان في أن تعين بنفسها منتجات خاصة لضمان الأمن الغذائي وأمن سبل العيش والتنمية الريفية. كما حددوا نقطة التدخل على مستوى السعر والحجم لآلية الضمان الخاصة. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن إعفاء البلدان النامية التي ليس لديها التزام في إطار قياس الدعم الإجمالي من التزام التخفيض.

٧- القطن. أحرز بعض التقدم في إزالة جميع أشكال إعانات التصدير في عام ٢٠٠٦ وإعفاء صادرات أقل البلدان نمواً من القطن من الرسوم ومن الحصص منذ بداية فترة التنفيذ. وسيخفف الدعم المحلي للقطن المحرف

لمجرى المبادلات التجارية بسرعة أكبر مما هو عليه الحال بالنسبة للسلع الأساسية الأخرى. ودعت البلدان الأربعة الرئيسية المصدرة للقطن (بنن وبوركينا فاسو وتشاد ومالي) إلى اعتماد تدابير أوسع نطاقاً على الفور أو بحلول نهاية ٢٠٠٥، لا سيما فيما يتعلق بالدعم المحلي ومجموعة موثوق بها من المساعدات الإنمائية.

٨- **وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.** اختيرت "المعادلة السويسرية لخفض التعريفات" وسيكون عدد المعاملات (لم يتفق بعد على القاعدة وعلى الأعداد) أكبر من واحد. وسيولى اهتمام خاص لمنتجات التصدير التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية. وجدد التأكيد على عدم التقيد تماماً بمبدأ المعاملة بالمثل والمعاملة الخاصة والتفاضلية، بما في ذلك المرونة المنصوص عليها في الفقرة ٨ للبلدان النامية، بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من الطرائق، وستكون المشاركة في المبادرات القطاعية غير ملزمة.

٩- **التوازن بين الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.** لأول مرة في المفاوضات، أُقيم توازن بحيث تكون مستويات الطموح في كلا مجالي المفاوضات عالية بنفس الدرجة.

١٠- **الخدمات.** وضع الوزراء أهدافاً نموذجية وقطاعية محددة ومؤشرات نوعية لوضع التزامات جديدة أفضل، واتفقوا على بدء مفاوضات معدودة الأطراف (إضافة إلى مفاوضات الطلب/العرض التي تظل أهم طرائق التفاوض) مع تحديد إطار زمني لتقديم عرض ثانٍ منقح بحلول ٣١ تموز/يوليه ومشروع الجدول الزمني للالتزامات بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ولم يؤخذ بالمؤشرات الكمية المقترحة نظراً إلى المقاومة الشديدة التي أبدتها البلدان النامية. وأحرز بعض التقدم في الأهداف النموذجية بخصوص الأسلوب ١ (التعاقد الخارجي) من حيث الالتزامات بالمستويات الحالية للوصول إلى الأسواق ورفع شرط الحضور التجاري، والأسلوب ٤ (الحركة المؤقتة لتنقل الأشخاص الطبيعيين) من حيث الالتزامات الجديدة أو المحسنة بشأن موردي خدمات التعاقد والمهنيين المستقلين والآخرين، معزولة عن الحضور التجاري.

١١- **القواعد.** تم التوصل إلى اتفاق بشأن تعزيز الضوابط على الإعانات في قطاع صيد الأسماك، بما في ذلك بعض أشكال الإعانات التي تساهم في فائض القدرة الإنتاجية والإفراط في الصيد في الوقت الذي تلبى فيه الحاجة إلى معاملة خاصة وتفاضلية.

١٢- **مجموعة التدابير الإنمائية.** اعتمدت مجموعة محدودة من التدابير الإنمائية لفائدة أقل البلدان نمواً، من بينها اعتماد ٥ مقترحات محددة خاصة باتفاقات معينة تتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية لأقل البلدان نمواً، واتفاق جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العمومية، وتمديد الفترة الانتقالية لاتفاق جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، ووضع إطار متكامل معزز. وأهم اقتراح من اقتراحات أقل البلدان نمواً بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية هو ضمان إعفاء جميع أقل البلدان نمواً من الرسوم والخصص. والتزمت جميع البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي أعلنت أنها قادرة على فعل ذلك بإعفاء جميع أقل البلدان نمواً من الرسوم والخصص بشكل دائم، بما لا يقل عن ٩٧ في المائة من المنتجات بحلول عام ٢٠٠٨ (أو ما لا يتجاوز بداية فترة التنفيذ). وبشأن الخدمات، تقرر أن من غير المتوقع أن تقطع أقل البلدان نمواً التزامات جديدة، وأن الأعضاء ستنفذ الطرائق الخاصة بأقل البلدان نمواً وتعطي الأولوية لقطاعات وأساليب التوريد التي لها أهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما الأسلوب ٤. وعلاوة على ذلك، تؤكد الالتزام بتعزيز المساعدة التقنية الفعلية المتصلة بالتجارة وبناء

قدرات أقل البلدان نمواً. وتمت الموافقة على فكرة الإطار المتكامل المعزز، وستقدم فرقة عمل توصيات بشأن أمور منها زيادة التمويل المتوقع والإضافي^(٢).

١٣ - المعونة لأجل التجارة. اعترف بالمبدأ القائل إن من المطلوب توفير المعونة لأجل التجارة لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من المفاوضات التجارية، رغم أن السمات الحالية تظل غير محددة. وفي هذا الصدد، كان هناك تباين شديد بين الآراء. وتم التأكيد على أن المعونة لأجل التجارة لا يمكن أن تحل محل مزايا التنمية المترتبة على اختتام جولة الدوحة بنجاح. وستنشأ فرقة عمل لتقديم توصيات بشأن تفعيل المعونة لأجل التجارة بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٦.

١٤ - وعقب المؤتمر الوزاري السادس، تكثفت المفاوضات للتقييد بالموعد النهائي الحاسم المحدد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ من أجل وضع الطرائق الكاملة. وصدرت مجموعة من "الورقات المرجعية" بشأن جوانب المفاوضات الزراعية لتكون أساس الطرائق الكاملة. وأجريت تدريبات محاكاة غير رسمية بشأن سيناريوهات عدة لخفض الأسعار بخصوص وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. واتخذت خطوات ملموسة بشأن قضايا محددة، بما فيها بدء مفاوضات معدودة الأطراف بشأن الخدمات، وإنشاء فرقة عمل معنية بالمعونة لأجل التجارة، ومتابعة مسألة وصول أقل البلدان النامية إلى الأسواق معفاة من الرسوم والخصص، ومواصلة مشاورات المدير العام بشأن قضايا التنفيذ، ومناقشة المقترحات المتعلقة المتصلة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية. وعقدت مجموعة من الاجتماعات الوزارية المصغرة بهدف وضع اتفاق بين الفاعلين الرئيسيين.

١٥ - ولما كان أجل ٣٠ نيسان/أبريل يقترب، أولي الاهتمام لعدد محدود من القضايا ارتئي أن الاتفاق بشأنها لا غنى عنه من أجل إبرام صفقة ذات شأن. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، شدد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية على أن من الأهمية بمكان تحقيق "المستوى الصحيح للطموح" في الأعداد وفي الضوابط بشأن مثلث من القضايا، أي الدعم المحلي في الزراعة والوصول إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية، بما في ذلك التوازن بين مستوى الطموح والمرونة، وكيف ينبغي تطبيق ذلك بين البلدان المتقدمة والنامية. والهدف العام هو ضمان أن يكون خفض الإعانات والتعريفات عاملاً مضاعفاً لنتائج جولة أوروغواي وألا تحد المرونة من هذه المضاعفات. وكررت البلدان النامية التأكيد على أنه ينبغي التعامل مع المجالات الواردة في جداول أعمالها الإيجابية بطموح من أجل تهيئة ظروف تنافسية عادلة. وينظر إلى "مثلث القضايا" على أنه يشير إلى ضرورة أن تبذل الولايات المتحدة المزيد من الجهود للتقدم في موضوع دعم الزراعة المحلي، بما في ذلك القطن، والاتحاد الأوروبي (ومجموعة الـ ١٠) من أجل تخفيض التعريفات الزراعية بنسبة أكبر بكثير، وبعض البلدان النامية الكبرى من أجل إجراء تخفيضات أكبر في التعريفات الصناعية وتقديم عروض هامة في الخدمات.

١٦ - وكانت مفاوضات ما بعد المؤتمر الوزاري السادس صعبة بسبب التوقعات والأهداف والحساسيات المتباينة، وانعكست في مصالح دفاعية وهجومية محددة. وازداد ذلك تعقداً بسبب المصالح المتضاربة بين البلدان

(٢) أصدرت فرقة العمل تقريرها في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

النامية، مثلاً بشأن الأفضليات التجارية، ومصدري المنتجات الزراعية والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، والمستفيدين من المعونة الغذائية.

١٧- ولم يحرز تقدم في نهاية نيسان/أبريل وأعرب بالتالي عن القلق لأن النتائج المحتملة قد يزداد تقليصها إلى "القواسم المشتركة الدنيا" لإنقاذ جولة الدوحة. وعليه، حددت نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ كآخر أجل لوضع الطرائق، وصدر مشروع النصين بشأن "مشروع طرائق محتمل بشأن الزراعة" و"نحو طرائق للوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية" في ٢٢ حزيران/يونيه. وعكس المشروعان مجالات الاتفاق والاختلاف. وأشار إلى أنه لم يُتفق على مشروع الورقة عن الزراعة، حتى كمشروع، علماً بأنه تضمن ٧٦٠ قوساً معقوفاً وكان الهدف منه بالأحرى أن يعكس، بتوازن، حالة المناقشات. واشتملت الورقة عن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، في شكل جداول، على الولايات والنص المقترح وتعليقات الرئيس على مختلف المواضيع. وأشار إلى أنه لم يتمّ التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا المهمة، بما فيها المعادلة، وأن المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق قد شهدت قيوداً وكانت مشروطة بتحقيق تقدم في الزراعة، بما في ذلك مستوى الطموحات.

١٨- وانتهى الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد بين ٢٩ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه، والذي شارك فيه بعض الوزراء، دون إحراز تقدم. وتحدث المدير العام لمنظمة التجارة العالمية عن "الرقم ٢٠ السحري"، ما يعني احتمال وجود أرضية مشتركة للتوصل إلى اتفاق، أي مقترح مجموعة الـ ٢٠ بشأن وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، و ٢٠ مليار دولار لنفقات الدعم المحلي الأمريكي، ومُعامل المعادلة السويسرية البالغ ٢٠ بالنسبة إلى البلدان النامية في المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ونُظم الاجتماع حول لجنة المفاوضات التجارية غير الرسمية المفتوحة العضوية و"الفريق الاستشاري الوزاري". ونظمت المناقشة بحيث تركز على "مثلث القضايا". وجعل عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المعايير الرئيسية من مهمة إيجاد حل وسط مقبول سياسياً تحدياً كبيراً، وبالتالي لم يكن ممكناً تحقيق تقدم. ووصف المدير العام لمنظمة التجارة العالمية الوضع بأنه "متأزماً". واتفق في لجنة المفاوضات التجارية على أنه ينبغي للمدير العام أن يكتف بمشاوراته ويوسع نطاقها من أجل تيسير التوصل إلى اتفاق بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن الطرائق وحفزه. وستبني المشاورات على مشروع الطرائق وستتمشى تماماً مع مبدأ نهج التدرج من أدنى إلى أعلى والشفافية والشمولية.

١٩- ودعا مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد بين ١٥ و ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في سان بطرسبورغ بالاتحاد الروسي، إلى بذل جهود حثيثة لاختتام الجولة بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، وذلك بإجراء تخفيضات حقيقية في التعريفات، وتخفيضات فعلية في الإعانات وتدفقات تجارية جديدة حقيقية. ومن المهم أيضاً أنه دعا إلى اتفاق بشأن الطرائق في الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في غضون شهر (أي، أواسط آب/أغسطس)، وبذلك يوضع إطار زمني جديد لإجراء المفاوضات. وفي سياق متابعة قمة مجموعة الثمانية، عقد وزراء التجارة من بلدان مجموعة الستة اجتماعاً في جنيف في يومي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه سعياً إلى الخروج من المأزق، لكن الاجتماع انتهى دون إحراز تقدم. وأخفقت المفاوضات بسبب التباين بشأن الشق الزراعي من مثلث القضايا لأن الفجوة في مستوى الطموح بين الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي ظلت كبيرة للغاية. وإجمالاً، بدا أن المفاوضات عانت من تصور الفاعلين الرئيسيين أن المزايا الاقتصادية المتوقعة من العروض التي قدمها الشركاء

التجاربيون لم تكن كبيرة بما يكفي لتجاوز التكاليف السياسية للقيام بالمزيد من التنازلات بشأن بعض القضايا الحساسة سياسياً موضع النقاش. وقدم المدير العام لمنظمة التجارة العالمية تقريراً إلى كل من لجنة المفاوضات التجارية في ٢٤ تموز/يوليه والمجلس العام في ٢٧ تموز/يوليه مؤداه أنه بدون الطرائق في الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، لا يمكن احتتام جولة الدوحة في نهاية ٢٠٠٦، وأوصى بالتالي بـ "تعليق مفاوضات الجولة ككل لتمكين المشاركين من التفكير جدياً، وهو أمر لا بد منه". وأشار إلى أن هذا يعني أن جميع الأعمال في كل الأفرقة التفاوضية ستعلق. وعلى العموم، فذلك يعني أيضاً أن التقدم المحرز حتى الآن بشأن شتى العناصر قيد التفاوض سـ "يعلق" أيضاً ريثما تستأنف المفاوضات. ولم يقترح موعد لاستئناف النشاط لأن هذا لا يمكن أن يتقرر إلا عند توافر الشروط التي تسمح بتجديد التقدم. ويقتضي هذا الحراك السياسي تغيرات في المواقف المتشددة التي يقفها حالياً أعضاء منظمة التجارة العالمية.

٢٠- وألقى التعليق بظلال كثيفة على آفاق المفاوضات من حيث طبيعة التعليق ونطاقه ومدته وموعد الاستئناف وشروطه وما إذا كان العمل في الأثناء سيتواصل بشأن جدول الأعمال الإنمائي أم لا. وشدد عدد من البلدان على أهمية الحفاظ على ولاية الدوحة كاملة، بما فيها الالتزام الوحيد. ومن جهة أخرى، قد يستمر العمل على المجالات التي تقع، بالمعنى الضيق، خارج نطاق مفاوضات الدوحة، أي المعونة لأجل التجارة والإطار المتكامل. ومن المتوقع القيام بأنشطة دبلوماسية ومشاورات مكثفة على مختلف المستويات في الأشهر القادمة، قصد استئناف العمل. ومن المتوقع أيضاً أن يجري المدير العام مشاورات مكثفة. ودعت البلدان النامية إلى الشمولية والشفافية في العملية، مع عدم إغفال عنصر التنمية في الجولة، كما دعت إلى قيادة قوية للفاعلين الرئيسيين في مجموعة الستة سعياً إلى إيجاد حل وسط لاستئناف المفاوضات.

٢١- ونظراً إلى قضايا التنمية المطروحة والالتزام المجتمع الدولي بالعمل على وجه السرعة من أجل تنفيذ الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة، كما أكدت على ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإنه يجب بذل الجهود وتولي القيادة لضمان ألا يفضي تعليق الجولة إلى تقليص الطموحات في البعد الإنمائي للجولة، ومعالجة قضايا التفاوض الرئيسية ذات الأهمية الإنمائية معالجة سليمة، بما في ذلك ما يلي:

- تعزيز وصول البلدان النامية إلى أسواق المنتجات الزراعية وغير الزراعية وجعل التنبؤ بها ميسوراً، إضافة إلى الخدمات، التي لها أهمية من الناحية التصديرية، لا سيما الالتزامات ذات الفائدة التجارية في الأسلوبين ٤ و ١؛
- تفعيل المرونة والمعاملة الخاصة والتفاضلية تفعيلاً تاماً كما تنص على ذلك ولاية الدوحة وما ترتب عليها من قرارات في جميع مجالات التفاوض؛
- إزالة الحواجز غير التعريفية المحرفة لجرى التجارة والحواجز التي تحول دون دخول الأسواق؛
- إلغاء جميع أشكال الإعانات على التصدير بحلول عام ٢٠١٣ مع التركيز على بداية الفترة، والتقليل بشكل كبير من الدعم المحلي المحرف لجرى تجارة المنتجات الزراعية؛
- إلغاء الإعانات المحرفة لجرى تجارة القطن ووضع مجموعة تدابير إنمائية لفائدة منتجي القطن؛

- الستوجه بسرعة نحو التغطية الكاملة بنسبة ١٠٠ في المائة في إتاحة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص باستمرار، مع وجود قواعد منشأ شفافة ومبسطة، وتفعيل الطرائق الخاصة بأقل البلدان نمواً في الخدمات، بما في ذلك ما يتعلق بالآليات المناسبة الرامية إلى تيسير وصول خدمات ومقدمي خدمات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق الأجنبية بفعالية؛
- حل جميع القضايا العالقة المتصلة بالتنفيذ ومقترحات المعاملة الخاصة والتفاضلية حلاً سليماً؛
- معالجة تناقص الأفضليات وتعزيز استعمال الأفضليات التجارية عن طريق تحسين المخططات التفضيلية؛
- تقديم دعم مالي وتقني مناسب إلى البلدان النامية، بما في ذلك بواسطة المعونة لأجل التجارة، في جملة أمور، من أجل بناء القدرة على العرض والبنية الأساسية المتصلة بالتجارة، بما فيها تيسير التجارة؛
- التأكد من أن تحرير التجارة لا يضر بأسباب رزق الفقراء والمستضعفين، وضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية.

رابعاً - القضايا المحددة

ألف - الزراعة

- ٢٢- للبلدان النامية مصالح كبيرة في المفاوضات الزراعية. فدعم الزراعة لا يزال كبيراً مقارنة بقطاعات أخرى، ومن المتوقع جني مكاسب إن أمكن التفاوض على إجراء تخفيضات كبيرة. وتبين تقديرات الأونكتاد أن من شأن إيرادات البلدان النامية المتأتية من تصدير المنتجات الزراعية أن تزيد بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة إثر تنفيذ سيناريو طموح. بيد أن المكاسب والخسائر المتأتية عن التغيرات السياسية يبدو أنها لا توزع بإنصاف. فقد تكون معدلات التبادل التجاري بالنسبة إلى البعض سلبية، وقد تتناقص أفضليات البعض، وقد ترتفع تكلفة الأغذية بالنسبة إلى المستوردين.
- ٢٣- ويظل الوصول إلى الأسواق العائق الكبير رغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الوزراء السادس بشأن استعمال أربعة نطاقات بالنسبة إلى المعادلة المتدرجة. ولم يتفق بعد على العتبات بالنسبة إلى البلدان المتقدمة والنامية، والمعادلة المستعملة ضمن المستويات، رغم تركيز المفاوضات على التخفيضات الخطية. ولا يزال النزاع قائماً بشأن مستوى الطموح بتخفيض التعريفات والمرونة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق من خلال المنتجات الحساسة بالنسبة إلى جميع البلدان، إضافة إلى المنتجات الخاصة وآلية الضمانات الخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية. وتتراوح تخفيضات التعريفات المقترحة بخصوص أعلى التعريفات في البلدان المتقدمة بين ٤٢ في المائة (مقترح بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ) و ٩٠ في المائة (الولايات المتحدة). وأشار إلى أن "منطقة الالتزام الحقيقية يجب أن تكون في حدود" مقترح "مجموعة العشرين" الداعي إلى نسبة ٥٤ في المائة فيما يخص البلدان المتقدمة. غير أن بعض البلدان رفضت هذه الملاحظة، بما فيها الاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرة والولايات المتحدة.

٢٤- وتتراوح المقترحات بالنسبة إلى حصة الخطوط التعريفية التي يمكن اعتبارها منتجات حساسة بين ١ في المائة (الولايات المتحدة ومجموعة العشرين) و ١٥ في المائة (مجموعة العشرة). ولوحظ أن ١٥ في المائة من الخطوط التعريفية الخاضعة للضريبة قد تصل إلى ٨٨ في المائة من تجارة بعض البلدان المتقدمة الرئيسية. ويتوقف مدى تأثير عدد من المنتجات الحساسة على مستوى الطموح على مدى توفير فرص للوصول إلى السوق بغرض التعويض، إما بواسطة خفض التعريفات أو توسيع نطاق الرسوم على الحصص المقررة. وتقوم مقترحات توسيع نطاق الرسوم على الحصص المقررة على الاستهلاك أو الواردات أو الرسوم على الحصص المقررة المبرجة، لكن كلتا الطريقتين غير مرضية. فبالنسبة إلى خفض التعريفات، يشير مشروع الطرائق إلى تراوح التخفيضات في إطار المعادلة بين ٢٠ و ٧٠ في المائة. فإن لم يكن هناك تعويض، فإن من شأن الإفراط في المرونة في الإعفاء من الالتزامات بخفض التعريفات أن يقلص كثيراً المكاسب العالمية المحتملة. وقد يضر بشكل خاص بالجهات المصدرة للمنتجات الزراعية، بما فيها البلدان النامية.

٢٥- وكان تآكل الأفضليات مصدر قلق كبير بالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على المخططات التفضيلية الطويلة الأجل لصادراتها. وتشعر بلدان أخرى، بما فيها بعض البلدان النامية، بالقلق لأن إيجاد حل تجاري قد يتسبب في انتكاسة تحرير التعريفات. بموجب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ويبين تحليل الأونكتاد أن من سيتأثر بتناقص الأفضليات هي مجموعة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. واقتُرحت حلول تجارية وغير تجارية. وتشمل هذه الحلول زيادة تخفيض التعريفات وفترات تنفيذ أطول بالنسبة إلى منتجات بعينها تتمتع خلالها بالأفضليات، وتعزيز الأفضليات وتوسيع نطاقها وتقديم مساعدة تقنية محددة الهدف، بما في ذلك زيادة الإنتاجية والمساعدة على التنويع. وتبين أن إيجاد حل تجاري أمر يتسم بحساسية شديدة وانقسمت بشأنه البلدان النامية. وفيما يتعلق بتحسين مخططات الأفضليات، تبين تقديرات الأونكتاد أن توفير فرص للبلدان الأفريقية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة بدون رسوم وبدون حصص من شأنه أن يزيد الإيرادات السنوية بمقدار يتراوح بين ٣ و ٥ مليارات من الدولار والصادرات بنحو ٥ إلى ١٠ في المائة.

٢٦- وفيما يتعلق بالمصالح الدفاعية للبلدان النامية فإن الفجوة القائمة حالياً بين المعدلات المقيدة والمطبقة توحى بأن التعريفات المطبقة لن تخفض بالقدر الذي يفترض في أي تخفيض في إطار المعادلة، لكن لجميع البلدان النامية تقريباً منتجات تقترب فيها المعدلات المطبقة من المعدلات المقيدة أو تعادلها. إذن، فهي ليست معفاة من التخفيض في إطار المعادلة. وتتراوح مقترحات تخفيض أعلى نطاق من النطاقات التعريفية بالنسبة إلى البلدان النامية بين ٣٠ في المائة (بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ) وأقل بقليل من ٩٠ في المائة (الولايات المتحدة). واقتُرحت مجموعة العشرين متوسطاً نسبته ٣٦ في المائة، إضافة إلى مرونة بالنسبة إلى المنتجات الحساسة والخاصة قصد الحد من الآثار السلبية المحتملة على المزارعين الصغار والمستضعفين. ويظل العديد من البلدان النامية يولي اهتماماً كبيراً لتدابير الصحة والصحة النباتية وآلية الضمانات الخاصة.

٢٧- وفيما يتعلق بتدابير الصحة والصحة النباتية، تم التوصل إلى اتفاق مهم في المؤتمر الوزاري السادس بشأن الحق في التعيين الذاتي للعدد المناسب من الخطوط التعريفية بوصفها تدابير للصحة والصحة النباتية "اهتداءً بالمؤشرات القائمة على الأمن الغذائي وأمن سبل العيش والتنمية الريفية". وهذا إنجاز مهم للبلدان النامية التي لها مصلحة في حماية بعض القطاعات الهشة. ويبقى تحديد عدد المنتجات المؤهلة، وكذلك الشروط التي ينبغي إرفاقها.

وتتراوح المقترحات بشأن عدد المنتجات المؤهلة بين ٢٠ في المائة من الخطوط التعريفية (مجموعة الثلاثة والثلاثين) و٥ خطوط تعريفية فقط (الولايات المتحدة). وإذا كان من المهم توفير فرص تصديرية أكبر في المنتجات الزراعية لجميع البلدان، فإن من شأن الإفراط في فرض شروط صارمة على تدابير الصحة والصحة النباتية أن يمنع البلدان النامية من معالجة الأمن الغذائي وأمن سبل العيش والتنمية الريفية. وتظل قضية إيجاد توازن دقيق بين كلا المطلبين مطروحة.

٢٨- وبشأن آلية الضمانات الخاصة، تم التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الوزاري السادس على تحديد نقطة التدخل على مستوى السعر والحجم. وهذا يعني أنه يحق للبلدان فرض رسوم إضافية إن انخفضت أسعار المنتجات المعنية إلى أدنى من مستوى تدخل معين و/أو ازداد حجم الواردات فوق مستوى معين. ودعت مجموعة الثلاثة والثلاثين إلى إتاحة آليات الضمانات الخاصة، بوصفها إجراءً طارئاً، لجميع المنتجات وجميع البلدان النامية لفترة غير محدودة من الزمن. واقترحت بلدان أخرى عدداً محدوداً من المنتجات المؤهلة، تقترن بمدى الالتزام بالتحريم؛ علماً بأن الآلية لا تتاح إلا أثناء فترة التنفيذ؛ ويطبق اختبار إضافي للسوق قبل تنفيذ الحل في إطار آلية الضمانات الخاصة، يؤمن ازدياد الواردات بالفعل إن استوفي شرط التدخل في السعر أو انخفضت الأسعار المحلية عند استيفاء شرط التدخل على مستوى الحجم. وجادلت البلدان المصدرة للمواد الزراعية بأن من شأن فرض قواعد مفرطة في التساهل بشأن آلية الضمانات الخاصة أن يعوق التجارة. ونتيجة لبعض المقترحات التي سعت إلى الربط بين أهلية آلية الضمانات الخاصة والالتزامات بالتخفيض، لا تزال الحاجة تدعو إلى تحديد ما إذا كانت تدابير الصحة والصحة النباتية مؤهلة لآلية الضمانات الخاصة أو ما إذا كانت ستتاح فرص وصول أقل البلدان النامية إلى هذه الآلية.

٢٩- أما عن الدعم المحلي، فقد تم الاتفاق في المؤتمر الوزاري السادس على إنشاء ثلاثة نطاقات لكل من خفض الإعانات المقدمة وفقاً لمعايير الصندوق الأصفر والخفض الكلي للدعم المحلي المحرف لجرى التجارة وفق تخفيضات خطية في النطاقات العليا. وسيكون الاتحاد الأوروبي في النطاق الأعلى، والولايات المتحدة واليابان في النطاق الثاني، وجميع البلدان المتبقية، بما فيها البلدان النامية، في النطاق الثالث. وأشار أيضاً إلى أنه ستوضع ضوابط من شأنها أن "تفضي إلى تخفيضات حقيقية في الدعم المحلي المحرف لجرى التجارة". وفي مقابل ذلك تشعر البلدان النامية بالقلق إزاء ما إذا كانت التخفيضات المقترحة في الدعم المحلي المحرف لجرى التجارة ستفضي فعلاً إلى تقليص شديد للدعم، ومن ثم الإنتاج. وذلك لأن التخفيضات ستكون من المستويات المقيدة، وهي غالباً ما تكون أعلى من الدعم الحالي، ويمكن تحويل مجموعة كبيرة من تدابير الدعم إلى الصندوق الأزرق الجديد (أو الصندوق الأخضر). وتستمر الاختلافات بشأن المعايير بالنسبة إلى مختلف الصناديق. وفيما يتعلق بدعم الصندوق الأزرق الجديد، دعت مجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي إلى معايير إضافية لضمان أن تكون الدفعات أقل تحريفًا لجرى التجارة، لكنه لم يتخذ أي قرار في المؤتمر الوزاري السادس. ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن الضوابط الإضافية بالنسبة إلى تدابير الصندوق الأخضر القائمة وإن كان العديد من البلدان النامية قد طلب ذلك. بيد أنه تجري إعادة النظر في معايير الصندوق الأخضر للتأكد من أن برامج البلدان النامية التي لا تحدث سوى تحريفات دنيا لجرى التجارة مشمولة فعلاً (المرفق حاء من مشروع الطرائق). وقد تستفيد البلدان النامية بعض الاستفادة من ذلك، إذ إن معظم البلدان النامية غير قادرة حالياً على تمويل الدعم المحلي الزائد على مستويات الحد الأدنى.

الإطار ١ - اختلاف المكاسب من الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي

تشير العديد من التقديرات إلى أن من المتوقع تحقيق مكاسب أكبر من تقليص الانحرافات في وصول المواد الزراعية إلى الأسواق منها في الدعم الزراعي المحلي. إن هذا قد يبدو منافياً للبداهات نظراً إلى أن نصيب الدعم المحلي في تقدير دعم المنتجين حسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ نحو ٤٠ في المائة، ولأن حجم التخفيضات في الدعم المحلي المحرف لجرى التجارة قيد النظر في المفاوضات كبير نسبياً. فهو يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة. ومن أسباب ذلك، الفائض - أي الفارق بين المبالغ الواردة في مخططات البلدان والإنفاق الفعلي - في الدعم المحرف لجرى التجارة. فمعدل الاستعمال، على سبيل المثال، كان يبلغ ٥٨ في المائة في الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٠) و ١٧ في المائة في اليابان (٢٠٠١) و ٨٨ في المائة في الولايات المتحدة (٢٠٠٠). بل إن الإصلاح، مثل إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣، يعني معدلات استعمال أدنى. ومن الأسباب أيضاً تكرار استبعاد دعم الصندوق الأخضر في مختلف عمليات المحاكاة بسبب نقص المعرفة بما إذا كانت التجارة تحرف هذه الدفوعات، وكيف. وقد تعرضت معايير الصندوق الأخضر والصندوق الأزرق للانتقاد لسماحتها بالتدابير المحرفة لجرى التجارة. وإضافة إلى ذلك، قدم كثير من الدعم للصناعات التي تخضع لحصص الإنتاج، وتقلص هذا الدعم لن يخفض الإنتاج ويزيد الواردات بالضرورة.

٣٠ - **التنافس في مجال التصدير** هو المجال الذي تحقق فيه أكبر قدر من التقدم في المؤتمر الوزاري السادس. والجزء الأكبر من إعانات التصدير في العالم هو ما يقدمه الاتحاد الأوروبي لمنتجات المناطق المعتدلة مثل مشتقات الحليب والقمح. وفيما يتعلق بقروض التصدير، هناك بعض الاتفاق على الضوابط اللازمة لتنظيم قروض التصدير وتحديد فترة للسداد تقل عن ١٨٠ يوماً (باستثناء فترات السداد الأطول). وستشمل الضوابط المتصلة بالمؤسسات التجارية الحكومية المصدرة استعمال السلطات الاحتكارية مستقبلاً بحيث لا يمكن استخدام تلك السلطات للتحايل على الضوابط المباشرة المتعلقة بالمؤسسات التجارية الحكومية. وفيما يخص المعونة الغذائية، سيوفر "صندوق أمان" للمساعدة الغذائية المقدمة بحسن نية لضمان ألا تعوق الضوابط الجديدة الرامية إلى منع تحويل مجرى المبادلات التجارية، عن غير قصد، تقديم المعونة الغذائية في حالات الطوارئ. وأعرب العديد من المستفيدين عن قلقهم إزاء إمكان أن تمنع الضوابط الجديدة البلدان من توفير الحجم الضروري من المعونة الغذائية. وعرضت المجموعة الأفريقية وأقل البلدان نمواً ورقة عن المعونة الغذائية التي اقترحت معايير المعونة الغذائية في حالات الطوارئ والضوابط بشأن المعونة الغذائية في غير حالات الطوارئ؛ كما تضمنت الورقة أيضاً واجب تقديم المعونة في شكل تبرع وأن تكون غير مقيدة ولا تحول إلى نقود إلا في حالات استثنائية ولا تصدر من جديد.

٣١ - ويتوقف أثر إلغاء إعانات التصدير على ما إذا كانت البلدان مستوردة خالصة أو مصدرة خالصة للمنتجات المعنية. فأمّا بالنسبة إلى المصدرين الخالصين، فمن المتوقع أن يفضي الإلغاء إلى زيادة الإنتاج المحلي وارتفاع أسعار الصادرات وتقلص المنافسة من البلدان التي تتلقى الإعانات، وهذا من شأنه بالتالي أن يعزز الاكتفاء الذاتي ويؤدي إلى الأمن الغذائي. بيد أن وضع المستوردين الخالصين سيكون أسوأ بسبب ارتفاع تكلفة المواد الغذائية. لذا، من الضروري وضع حكم فعال خاص بالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية قصد التقليل من التكاليف.

٣٢- ويتضمن مشروع الطرائق فقرة عن **الاقتصادات الصغيرة والضعيفة**. فقد دعت هذه البلدان إلى المرونة لتقليص معدلاتها المقيدة بأقل من المعادلة وإن كان مقدار المرونة غير محدد. وأشار إلى ثلاثة معايير لكي يعتبر بلد ما بلداً صغيراً وضعيفاً، وكلها تستند إلى النصيب في التجارة العالمية. ويعكس مشروع الطرائق قلق الأعضاء المنضمين حديثاً بالتنصيص على فترات تنفيذ أطول والتزامات بالتخفيض أقل وإعفاء من الالتزامات. كما دعت إلى الأخذ بالمرونة عند اختيار منتج خاص أو حساس وإلى إعفاء البلدان الأعضاء المتدنية الدخل المنضمة حديثاً من الالتزامات بالتخفيض.

٣٣- أما بشأن **القطن**، فقد قدمت "البلدان الأربع الرئيسية المصدرة للقطن"، بعد الاجتماع الوزاري السادس، مقترحاً آخر يقضي بإجراء تخفيضات أسرع وأكبر بخصوص القطن، لكن أعضاء آخرين رأوا أنه لا يمكن تحديد ذلك إلا بعد اتضاح دراسة الدعم المحلي في الزراعة ككل. ويختلف الارتفاع بالمحاكاة في سعر القطن نتيجة إلغاء حالات تحريف مجرى التجارة اختلافاً كبيراً مقارنة بالافتراضات، لكن العديد من الدراسات تبين وجود ارتفاع بين ١٠ و ٢٠ في المائة.

٣٤- وإجمالاً، يظل الوصول إلى الأسواق أكثر الدعامات إثارة للجدل، لكنه أكثرها وعوداً، وذلك من أجل التوصل إلى نتائج متوازنة تركز على التنمية في المفاوضات الزراعية، رغم أن عناصر مختلفة قد تكون أهم لبعض البلدان. وقد تؤدي التخفيضات الفعلية للتعريفات، بما في ذلك مرونة محدودة خاصة بالبلدان المتقدمة، إضافة إلى المرونة المناسبة الخاصة بالبلدان النامية، إلى إزالة العقبات التي تعترض المفاوضات. وأشار الرئيس إلى أن مقترح مجموعة العشرين، الذي دعا إلى تخفيض بنسبة ٥٤ في المائة في البلدان المتقدمة و ٣٦ في المائة في البلدان النامية، يمكن أن يمثل حلاً وسطاً. ويظل وضع مرونة خاصة بالبلدان النامية من خلال تدابير الصحة والصحة النباتية وآلية الضمانات الخاصة بأهمية بالغة لأمنها الغذائي وأمن سبل عيشها وتنميتها الريفية. كما يظل إجراء تخفيضات فعالة وكبيرة في جمل الدعم المحلي المحرف لمجرى التجارة قضية رئيسية أخرى في البعد الإنمائي للمفاوضات الزراعية.

باء - وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

٣٥- يظل مستوى الطموح حجر عثرة في المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وتشعر البلدان النامية بالقلق لأن تخفيض التعريفات المقيدة الطموحة سيفضي إلى تخفيض المعدلات المطبقة وما يترتب على ذلك من آثار على اقتصادها. وتهتم البلدان المتقدمة بشديد الاهتمام بإدخال تحسينات ذات شأن على الوصول إلى الأسواق، لا سيما في البلدان النامية الرئيسية. واتفق الأعضاء على استعمال المعادلة السويسرية بمعاملات مختلفة (حدود قصوى) للبلدان المتقدمة والنامية، لكنهم لم يتفقوا على الحدود القصوى التي ينبغي أن تكون في كل حالة، ولا على الأساس الذي يمكن أن تتأسس عليه.

٣٦- فبالنسبة إلى البلدان النامية، تزايدت أهمية المصنوعات تزايداً كبيراً في السنوات الأخيرة، وهي تمثل حالياً ٧٠ في المائة من صادراتها في المتوسط. ومع أن متوسط التعريفات منخفض نسبياً في المنتجات الصناعية، فإن هناك قطاعات ذات أهمية في مجال التصدير للبلدان النامية حيث تسود زيادات قصوى في التعريفات وتتصاعد، بما في ذلك المنسوجات والملابس وقطع غيار المركبات ومكوناتها والإلكترونيات والأحجار الكريمة والفلزات النفيسة. وقد يؤدي خفض أو إلغاء الحماية إلى مكاسب، بما في ذلك للبلدان النامية، وإن كانت ستختلف باختلاف البلدان

والقطاعات. ومن المتوقع تحقيق مكاسب في مجالي الفعالية والرفاهية على الأجل الطويل، لكن تكاليف التكيف كبيرة على الأجلين القصير والمتوسط. وتريد معظم البلدان النامية أن يخطط فيها بدقة لعملية التحرير بسبب احتمال ارتفاع تكاليف التكيف والبطالة وتراجع التصنيع وفقدان الإيرادات التعريفية.

٣٧- وركزت المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق على خفض التعريفات في إطار المعادلة، والمرونة الخاصة بالبلدان النامية ومعالجة التعريفات غير المقيدة. وفيما يتعلق بالقضايا الرئيسية، كان من الصعب التوصل إلى اتفاق. فقد اعتبرت المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالمفاوضات الزراعية، وستحل قضية الطموح في المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق عندما تحدد هذه المسألة في المفاوضات الزراعية. ويكتسي مدى التناقص بين البلدان النامية أهمية أيضاً. وتتعلق القضية بما إذا كانت البلدان ذات التعريفات الأصلية المرتفعة تواجه نفس الحدود القصوى - المعامل السويسري - مقارنة بالبلدان ذات التعريفات الأصلية الأدنى أم لا. وأشار العديد من مقترحات التفاوض إلى أن المعامل السويسري من المفروض أن يتغير من بلد لآخر حسب متوسط التعريفات الأصلية.

٣٨- ويناقش نهجان عامان بشأن **المعادلة** السويسرية غير الخطية. ويتمثل الخيار الأول في وضع عدد معين من المعاملات المحددة سلفاً، مثلاً واحد للبلدان المتقدمة وآخر للبلدان النامية. ويتمثل الخيار الثاني في وضع المعاملات المتعلقة أساساً بمتوسط معدلات التعريفات المقيدة الأصلية لآحاد الأعضاء وربما عوامل تنمية إضافية. وتريد بعض البلدان المتقدمة أيضاً ربط التغير المحتمل في المعاملات بمرونة أخرى، وهو رأي ترفضه أغلبية البلدان النامية. وإلى الآن، لا يوجد اتفاق على الطرائق.

٣٩- وأظهرت عملية محاكاة لوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق أجرتها عشرة بلدان متقدمة ونامية أن خفض التعريفات يتأثر تأثيراً بالغاً بالمعامل المختار، علماً بأن متوسط التخفيضات يتراوح بين ٢١ و ٦٠ في المائة بالنسبة إلى البلد النامي النموذجي^(٣). ومن شأن معامل طموح خاص بالبلدان النامية أن يؤدي إلى نسب تخفيض أشد ارتفاعاً مما هو عليه الحال في معظم المقترحات المقدمة حتى الآن في المفاوضات الزراعية. ويرى البعض أن هذه المقارنة وجهة فيما يتعلق بالفقرة ٢٤ من إعلان هونغ كونغ الوزاري. ويرتبط ذلك بالاختلاف الأساسي حول تفسير مصطلح "عدم التقيد تماماً" بمبدأ المعاملة بالمثل في إعلان الدوحة. وتشعر بعض البلدان النامية بقلق كبير إزاء احتمال أن يفضي ذلك إلى تراجع التصنيع والإضرار بعائدات التعريفات الجمركية. وتعتبر المرونة ويعتبر الفضاء السياساتي هامين جداً نظراً إلى معدلاهما المطبقة المنخفضة أصلاً ومرحلة تقدمهما.

٤٠- ويتصل موضوع تفسير عدم التقيد تماماً بمبدأ المعاملة بالمثل اتصالاً وثيقاً بالمناقشة حول **الفقرة ٨** من إطار تموز/يوليه التي تنص على أن تأخذ المرونة بأقل من التخفيضات المنصوص عليها في المعادلة بشأن بعض الخطوط التعريفية أو مرونة عدم تقييد بعض الخطوط التعريفية، شريطة استيفاء بعض المعايير. وتريد بعض البلدان المتقدمة،

(٣) "NAMA simulations" (Job (06)57) ("عمليات محاكاة وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق")، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦.

كما أشير إليه آنفاً، ربط البلدان النامية لتعزيز التخفيضات بخيارات استعمال مرونة أخرى، لا سيما المرونة المنصوص عليها في الفقرة ٨، لكن ربطاً من هذا القبيل رفضته معظم البلدان النامية. فهي تدفع بأنه ينبغي النظر إلى مرونة الفقرة ٨ بأنه سماح قائم بذاته للبلدان النامية.

٤١ - وفيما يتعلق بـ **التعريفات غير المقيدة في البلدان الخاضعة للتخفيضات في إطار المعادلة**، اتفق الوزراء في الاجتماع الوزاري السادس على النهج القائم على رفع المعدل غير الخطي لوضع المعدلات الأساس لخفض التعريفات. وبناء عليه، تم التوصل إلى تفاهم بشأن النهج القائم على رفع المعدل غير الخطي/الثابت دون الاتفاق على العدد. وأشير في مشروع الطرائق إلى أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن المستوى، لكن من الواضح أن النطاق سيتراوح بين ٥ و ٣٠ نقطة مئوية ستضاف إلى جميع المعدلات المطبقة لوضع معدلات الأساس لخفض التعريفات، لكن لم يتفق بعد على ذلك وقد تكون هذه النسبة أكبر. وأعرب عن القلق إزاء معاملة المعدلات غير المقيدة المنخفضة والمرتفعة. بيد أن الفرق ضئيل بين هامش منخفض وهامش مرتفع، وذلك بسبب الأثر التنسيقي للمعادلة السويسرية، كما تبينه عمليات المحاكاة، وأشير إلى أنها ذات صلة بالتعريفات التي لم تخفض سوى بنسبة ٥٠ في المائة من التخفيضات في إطار المعادلة (مرونة الفقرة ٨). ومن المرجح ألا يتقرر الهامش بمعزل عن معاملات المعادلة ومرونة الفقرة ٨.

٤٢ - وفيما يتعلق بالاستثناء الخاص بالبلدان التي لها تغطية مقيدة منخفضة تقل عن [٣٥ في المائة]، والتي ليس عليها أن تطبق المعادلة لكن قد يتعين عليها تقييد جميع الخطوط التعريفية على مستوى المتوسط العام للمعدلات المقيدة الحالية للبلدان النامية، فإن مجموعة اتفاقات تموز/يوليه نصت على أنها ستخضع لتقييد بنسبة [١٠٠] في المائة، لكن البلدان المعنية أعربت عن قلقها لأن ذلك سيكون مفرطاً في التشدد^(٤). وأحرز تقدم في هذا المضمار وأزيلت الأقواس حول ٣٥ في المائة، وأشار مؤيدو هذه الفقرة إلى قبولهم بنسبة ٢٨,٥ في المائة بوصفها متوسط مستوى التقييد إن كان معدل تغطية ٧٠ في المائة مقبولاً. ويعكس مشروع الطرائق هذا الأمر بتنصيبه على زيادة التغطية المقيدة لهذه البلدان إلى [٧٠-١٠٠] في المائة.

٤٣ - وجاء في المؤتمر الوزاري السادس عن المرونة الخاصة بـ **الاقتصادات الصغيرة والضعيفة** أنه ينبغي إيجاد "طرق منح مرونة لهؤلاء الأعضاء دون إنشاء فئة فرعية من أعضاء منظمة التجارة العالمية" في المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وأشير في مشروع الطرائق إلى وضع معايير موضوعية من أجل تحديد تلك البلدان، والمعاملة المتفاوض بشأنها. واقترح معيار يقضي بأن يكون نصيب التجارة أقل من [١,٠ في المائة] من التجارة العالمية، لكن الحاجة تظل تدعو إلى تحديد معايير تقيس "الضعف". ودعت الاقتصادات الصغيرة والضعيفة إلى تقييد ١٠٠ في المائة من الخطوط التعريفية بمتوسط يكون أدنى بالنسبة إلى التعريفات في النطاقات الدنيا وأعلى بالنسبة إلى الفترة المطبقة عموماً. أما بالنسبة إلى الأعضاء المنضمين حديثاً، فقد كان هناك دعم لفترة تنفيذ أطول لكن الدعم كان أقل للالتزامات الدنيا بالتخفيض - باستثناء أرمينيا ومولدوفا وجمهورية قيرغيزستان التي ستعفى من التزامات التخفيض بسبب واجباتها بمقتضى الانضمام.

(٤) تعكس الأقواس النص الذي لم يتفق عليه، جرياً على عادة منظمة التجارة العالمية.

٤٤ - وبشأن الأفضليات غير المتبادلة، يشير مشروع الطرائق إلى أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن الحلول المحتملة. فإذا كانت البلدان المعتمدة على الأفضليات قد دعت إلى أن تعامل المنتجات التي تستفيد من الأفضليات معاملة خاصة، فإن بلدانا نامية أخرى أشارت إلى أن هذه المنتجات هي التي تسعى فيها إلى تحرير في إطار الدولة الأولى بالرعاية. ولم يتم التوصل بعد إلى حل مرض يحد من الأضرار المحتملة المترتبة على تناقص الأفضليات بالنسبة إلى البلدان المتضررة دون وقف تحرير التجارة المتعدد الأطراف. وإذا كان قد أشير إلى بعض الدعم لفترة تنفيذ أطول ومعونة لأجل التجارة محددة الهدف، فإن معامل التصحيح المقترح لم يلق إلا تأييداً محتشماً.

الإطار ٢ - محاكاة الآثار المحتملة للنتائج التي قد تتمخض عن المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

حلل الأونكتاد معادلات عدة بمستويات طموح ومرونة مختلفة. وفيما يلي معادلة التنسيق غير الخطية "على الطريقة السويسرية": $T_I = (B \times t_a \times T_0) / (B \times t_a + T_0)$ حيث T_I هي التعريفية النهائية، و t_a التعريفية القصوى، و B المعامل، و T_0 التعريفية الأصلية. وبموجب المعادلة السويسرية القياسية $B=1$ ، و t_a مشتركة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي الأشهر الأخيرة، تراوحت المقترحات بخصوص t_a بين ٢ و ١٥ بالنسبة إلى البلدان المتقدمة وبين ١٥ و ٤٠ بالنسبة إلى البلدان النامية. وبموجب الشكل البديل، تساوي معادلة "أ ب هـ" التي اقترحتها الأرجنتين والبرازيل والهند، t_a ، متوسط التعريفية الأصلية في كل بلد وستراوح المعامل B من ١ إلى ٥ بناء على الوضع الإنمائي للبلد ومستويات الطموح. ولما كان المعامل B يرتفع، فإن خفضاً أقل في التعريفية مفترض ضمناً. أما بالنسبة إلى المعادلة السويسرية الطموحة، فإن الأونكتاد استعمل معاملاً سويسرياً مشتركاً قدره ٣,٤ بالنسبة إلى البلدان المتقدمة و ١٢,٥ بالنسبة إلى البلدان النامية، وهما متوسطان تجاريان مرجحان. أما في السيناريو الأكثر مرونة، فإن المعاملات تبلغ ضعف هاتين القيمتين. وبالنسبة إلى معادلة "أ ب هـ"، كان المعامل B يتراوح بين ١ و ٥ بالنسبة إلى البلدان النامية. ويبين الجدول ١ التغيرات التعريفية المقيدة الناجمة بالنسبة إلى ستة سيناريوهات، علاوة على المتوسط الأصلي. وتجدد الإشارة إلى أن القيم النهائية تتضمن تعريفات مقيدة جديدة، وأن هذا يضخم المتوسط بالنسبة إلى البلدان النامية وقد ينجم عنه تجاوز المتوسط النهائي للمتوسط الأصلي. وبالنسبة إلى البلدان النامية، تؤثر السيناريوهات البديلة إلى حد بعيد في المعدلات المقيدة النهائية، علماً بأن المتوسط النهائي يتراوح بين ٩ و ٣٢ في المائة. ومن ثم، فإن لمستوى الطموح أهميته.

الجدول ١ - التغير في المتوسط البسيط للتعريفات الصناعية المقيدة في إطار السيناريوهات البديلة

البلدان المتقدمة (بالنسبة المئوية)	البلدان النامية (بالنسبة المئوية)	
١٢,٣	٢٩,٤	الأصلي
١,١	٩,١	المعادلة السويسرية الطموحة
١,١	١٦,٨	المعادلة السويسرية المعتدلة
٢,٩	٢٠,٤	المعادلة السويسرية المرنة
٢,٩	١٢,٧	معادلة "أ ب هـ" الطموحة
٢,٩	٢٩,٧	معادلة "أ ب هـ" المعتدلة
٣,١	٣١,٨	معادلة "أ ب هـ" المرنة

المصدر: الأونكتاد (٢٠٠٥). يشار إلى "معادلة أ ب هـ" (أ: الأرجنتين، ب: البرازيل، هـ: الهند) في المراجع بأنها "معادلة منظمة التجارة العالمية".

وترد في الجدول ٢ محاكاة للآثار السنوية المقدرة للتغيرات التعريفية على صادرات المنتجات الصناعية وواردها، والرفاهية الوطنية، حسب السيناريو السويسري المعتدل وسيناريو "أ ب هـ" المعتدل لـ ٢٣ بلداً ومنطقة باستعمال نموذج محسوب للتوازن العام على النطاق الاقتصادي. وتشير النتائج المقدرة إلى أن هناك نمواً في الصادرات متوقعاً من هذين السيناريوهين النموذجيين، وحصة البلدان النامية في هذه المكاسب. والفرق الرئيسي بين هذين السيناريوهين هو مدى خفض تعريفات البلدان النامية. ويختلف نمو الصادرات اختلافاً شديداً بين المناطق وبين السيناريوهين. وتسجل العديد من المناطق انخفاضاً في الصادرات الصناعية في إطار السيناريو "أ ب هـ" المعتدل لأنها أشد اعتماداً على التجارة بين بلدان الجنوب. ففي حين يميل نمو الصادرات إلى أن يعكس انفتاح أسواق البلدان الأخرى، فإن تحسّن الرفاهية مرتبط بدرجة انفتاح سوق البلد المعني.٪

الجدول ٢- آثار السيناريوهين على التجارة والرفاهية

السيناريو السويسري المعتدل	السيناريو "أ ب هـ" المعتدل	السيناريو السويسري المعتدل	السيناريو "أ ب هـ" المعتدل	السيناريو السويسري المعتدل	السيناريو "أ ب هـ" المعتدل	
الصادرات	الصادرات	الواردات	الواردات	الصادرات	الصادرات	
٪	٪	٪	٪	٪	٪	
٠,٩	٠,٤	١,٤	١,١	٢٠ ١٢٧	١٥ ٨٠٥	بلدان الاتحاد الأوروبي الـ ٢٥
٤,٢	٤,٧	٣,٨	٤,٠	٥ ٢٣٧	٤ ٨٩٩	الولايات المتحدة
٥,٤	٥,٣	٨,٠	٧,٦	٧ ٧٤٩	٦ ٩٢٠	اليابان
٠,٢	٠,٢	١,٢	١,١	٧١٥	٦٣٥	كندا
						بقية بلدان منظمة التجارة
٢,١	١,٦	٣,٠	٢,٦	٢ ٩٩٩	٣ ٠٣١	والتعاون في الميدان الاقتصادي
٤,٨	٤,٢	٤,٧	٤,٠	٦ ٢٢٢	٥ ٧٤٣	بلدان آسيا مرتفعة الدخل
١٧,٣	١٦,١	١٦,١	١٤,٥	٣٩ ٩٩٣	٣٨ ٨٢٧	الصين وهونغ كونغ (الصين)
٢٦,٤	٧,٨	٣٤,٢	٨,٥	٤ ٨٢٠	٢ ٧٠٣	الهند
٢,٩	٤,٥-	١٠,٠	٢,٥	٢ ٣٢٧	١ ١٩٠	البرازيل
٢,٢	٠,٤-	٢,٩	٠,١	١ ٦٤٨	١٧٢-	المكسيك
١,٤	١,٩	١,٣	١,٥	٧٠	٦٤	بنغلاديش
١,٠	٠,٩	٠,٣	٠,١	٤٠١	٤١٢	الفلبين
٦٧,٨	٢٧,٦	٤,٥	٣,٠	٤٥	٣١	ملاوي
١,٠-	٠,٦-	٠,٢	٠,٢	٤	٢	زامبيا
١,٣	١,٥-	٣,٧	٠,٨	٨٤	٤٩	بلغاريا
١٤,٧	١٠,٩	١١,٩	٦,٩	١ ٤٢٠	١ ١٠٤	بقية منطقة جنوب آسيا
٥,٣	٣,٦	٥,٠	٢,٩	٨ ٦٠٥	٧ ٦٣٦	جنوب شرق آسيا
١٣,٤	٩,٦	٤,٦	٢,٩	١ ٦٧٢	١ ٤٢٥	أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي
٥,١	٢,٣	٣,٨	٠,٨	٥٧٨	٤٢٤	مجموعة بلدان الأنديز
١,٤-	٧,٦-	٥,٦	٢,٣	٣ ١٧٩	٢ ٤٥٥	الأرجنتين وأوروغواي وشيلي
٩,٠	١,٧	٤,٩	١,٥	٧ ٠٨٠	٣ ٦٤٦	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٤,١	٢,٠	٢,٧	١,٥	٢ ١٦٥	١ ٦٩٤	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٣,١	١,٨	٣,٣	١,٨	٥ ٠٣٦	٤ ١٩١	باقي المناطق
٣,٧	٢,٩	٤,١	٣,٢	١٢٢ ١٧٧	١٠٢ ٧١٤	المجموع

المصدر: مستمد من عمليات المحاكاة باستعمال النموذج المحسوب للتوازن العام. وتشمل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى جنوب أفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف التسوية - التي قد تكون مرتفعة - لم تؤخذ في الحسبان في التقديرات. وتشمل هذه التكاليف عدم استعمال رأس المال والأرض واليد العاملة مؤقتاً، وفقدان الناتج في قطاعات بعينها، والحاجة إلى تعويض الإيرادات التعريفية من مصادر أخرى. وتتطلب إعادة توزيع الموارد إعادة توطين اليد العاملة وإعادة تدريبها، وتحديد رأس المال أو خفض قيمته المقدرة. ورغم أن هذه التكاليف لا تتكرر، فإنها قد تكون ضخمة في بعض القطاعات، لا سيما داخل الاقتصادات الصغيرة، وقد يطول أثرها السلبي بعض الوقت إن كانت الاقتصادات تفتقر إلى مؤسسات قادرة على البقاء. فقد جاء في تقديرات دراسات الأونكتاد بشأن التسوية، على سبيل المثال، أن الإيرادات التعريفية قد تنخفض في البلدان النامية بما يصل إلى ٤٠ في المائة إن نفذ السيناريو السويسري الطموح. وتشير هذه التوقعات إلى أهمية السياسات الرامية إلى دعم عملية التسوية.

المرجع:

الأونكتاد (٢٠٠٥). "مواكبة الإصلاحات التجارية: منظور البلد النامي لمفاوضات التعريفات الصناعية في إطار منظمة التجارة العالمية". وهذا البحث متاح على الشبكة على الموقع التالي: <http://www.unctad.org/tab/events/namastudy/coping.asp>.

٤٥ - وأحرز تقدم في الاجتماع الوزاري السادس بشأن النهج الرامي إلى إلغاء التعريفات في قطاعات محددة بخصوص المشاركة غير الإلزامية في المبادرة كما طلبت ذلك البلدان النامية. وهذا يعني أن فرص وصول جميع البلدان إلى الأسواق على أساس الدولة الأولى بالرعاية ستتعرض لكن هذا لا يعني بالضرورة أن عليها أن تحرر اقتصاداتها. وستقوم المشاركة على نهج المجموعة الأساسية. وقد تتضرر البلدان المستفيدة من الأفضليات من ناحية التصدير، لأن إلغاء التعريفات من بعض القطاعات سيفضي إلى إلغاء هوامش الأفضليات بالنسبة إليها؛ ويمكن أن يكون ذلك ذا شأن في المنسوجات والجلد والسمك والمنتجات السمكية، وإن كان تحرير بعض القطاعات على أساس الدولة الأولى بالرعاية قد يتيح فرصاً جديدة في الأسواق. واقترحت تركيا توحيد الرسوم في قطاع المنسوجات والملابس، على ألا يشمل ذلك مقدار التخفيض التعريفي الذي تأخذه المعادلة في الحسبان، وذلك جزئياً سعياً إلى تبديد القلق بشأن التسوية في بيئة تجارية تنافسية في القطاع ما بعد اتفاق المنسوجات والملابس، لكن مشروع الطرائق يشير إلى أن المبادرات القطاعية ينبغي أن تخفض التعريفات أو تلغيها أو توحيدها "بما يتجاوز ما يمكن أن تحققه المعادلة".

٤٦ - وتؤثر الحواجز غير التعريفية والحواجز التي تمنع دخول الأسواق على أكثر من ٤٠ في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً. وقد زادت التدابير التقنية والتدابير الكمية زيادة كبيرة في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤. ومن المرجح أن تصبح التدابير خلف الحدود أهم وسيلة لتقييد التجارة في المستقبل. وأتت ٧٨ في المائة من الإخطارات والمقترحات الـ ٢٥٠ المقدمة بشأن الحواجز غير التعريفية من البلدان النامية. والمنتجات التي تصدرها البلدان النامية، مثل المنتجات السمكية والمعدات الكهربائية والمستحضرات الصيدلانية والمنسوجات، غالباً ما تتأثر بالحواجز غير التعريفية. ويتمثل التحدي الرئيسي في المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في السماح للحكومات بتحقيق أهدافها التنظيمية المشروعة في الوقت الذي تمنع فيه الإفراط في التدابير الحمائية. واقترح الفراغ من العمل على الحواجز غير التعريفية في عام ٢٠٠٦ بغية "تقليص الحواجز التعريفية أو إلغائها، حسب الحالة، لا سيما بشأن المنتجات التي يهتم البلدان النامية بتصديرها". وجرى نقاشات بشأن طريقة العمل في

عملية الطلب والعرض في فترة ما بعد مفاوضات الاجتماع الوزاري السادس. وألقي الضوء على أهمية الالتزام المالي والتقني من أجل وضع البنية الأساسية للمعايير المتعلقة بالمعدات والبرمجيات الحاسوبية ولاعتماد هذه المعدات والبرمجيات.

٤٧- وإجمالاً، فالموضوع المطروح في المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق هو مستوى الطموح بخصوص خفض التعريفات في البلدان النامية. ويتحدد هذا الطموح بالجمع بين المعاملات بالنسبة إلى المعادلة السويسرية والمرونة بالنسبة إلى البلدان النامية. ويتوقف الأمر على تفسير المعاملة الخاصة والتفاضلية وعدم التقيد تماماً بمبدأ المعاملة بالمثل. وبالنسبة إلى البلدان ذات التغطية المقيدة المتدنية، تكتسي معالجة تعريفاتها غير المقيدة أهمية بالغة في تحديد شكل تعريفاتها المقبلة.

٤٨- وفيما يتعلق بضرورة أن يكون مستوى الطموح لوصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق عالياً بنفس الدرجة المنصوص عليها في إعلان هونغ كونغ الوزاري، انقسم أعضاء منظمة التجارة العالمية في تفسيره. فالبلدان النامية ترى من المناسب مقارنة متوسط نسبة التخفيضات للمقترحات الحالية والحد الأقصى للتعريفات في المنتجات الزراعية وغير الزراعية، في حين تشدد بلدان أخرى على أن هذا النوع من المقارنة غير وارد لأن تعريفات المنتجات غير الزراعية أدنى بكثير من تعريفات المنتجات الزراعية.

جيم - الخدمات

٤٩- تكتسي الخدمات أهمية حاسمة في تعزيز وتيسير الفعالية الإنتاجية للبلدان وقدرتها التنافسية وبنيتها الأساسية وتجارتها، إضافة إلى الانكباب على الأهداف البشرية وأهداف السياسة الاجتماعية مثل توفير الخدمات الأساسية وتمكين المرأة والحد من الفقر، وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن تحرير تجارة الخدمات أن يعزز الرفاهية العالمية، لكن لكي يُعطي التحرير نتائج مؤاتية للتنمية، لا بد من استيفاء بعض الشروط. ومن المهم أن يكون المحتوى مناسباً، ولا بد من ضبط وتيرة الإصلاح وتسلسله، ودعم كل ذلك بسياسات إطارية مناسبة، والاستعداد من الناحية التنظيمية، فضلاً عن اتخاذ التدابير لبناء القدرات المحلية في مجال العرض.

٥٠- وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قدم ٩٤ عضواً ٧٠ عرضاً أولياً، و٥٤ عضواً ٣٠ عرضاً منقحاً. ورغم عدد العروض الكبير، لم تتحسن الجودة إلا قليلاً - من حيث عدد القطاعات الفرعية المعروضة ونط العروض القطاعية وعمقها. وعمد عدد قليل من البلدان إلى ضم قطاعات وأساليب جديدة في عروضها، لا سيما في القطاعات والأساليب التي تهم البلدان النامية، وبالأخص الأسلوب ٤. وتعتبر معظم البلدان النامية أن العروض القائمة لا تمثل فرصاً تجارية مفيدة لها.

٥١- وعزز الاجتماع الوزاري السادس مكانة الخدمات لتبلغ مستوى مفاوضات أخرى تتعلق بالوصول إلى الأسواق، وذلك بإدراج مرفق موضوعي "جيم" بشأن الخدمات. وأمر الوزراء بإجراء "مفاوضات معدودة الأطراف" ترمي إلى تيسير التوسع في تحرير التجارة. وأثار ذلك قلقاً إزاء احتمال أن تقيد المفاوضات المعدودة الأطراف استعمال المرونة المنصوص عليها في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والفضاء السياساتي ونجم عنه إضفاء طابع رسمي على المفاوضات القطاعية. وشعرت بعض البلدان النامية بأن النهج لا يتماشى تماماً مع مبادئ الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وبنيتها، وأن طبيعة المفاوضات المعدودة الأطراف القائمة على الاستخدام

الكبير للموارد تؤثر بشكل غير متكافئ على البلدان النامية التي تظل تواجه تحديات قدرتها المحدودة على التفاوض في مجال الخدمات. ويواجه العديد منها صعوبة في التنسيق الفعال بين جنيف والعواصم، وكذا بين الوزارات، وفي استهداف مصالحها في مجال التصدير بوصفها طالبة في المفاوضات دون تقييم قطاع الخدمات تقييماً دقيقاً. واستناداً إلى ٢٣ طلباً معدود الأطراف، عقدت جولتان من المفاوضات المعدودة الأطراف، شارك فيها بين ٣٠ و ٤٠ بلداً. واعتبر البعض العملية مفيدة في توضيح القضايا التقنية ومواقف الشركاء، لكن آخرين شعروا بأن العملية لم تثمر التزامات كبيرة، كما كان متوقعاً. وعزيت هذه النتيجة جزئياً إلى ما سمي "الأثر الأدنى المشترك" الناجم عن أن "الجهات الطالبة"، التي هي أيضاً بلدان مستهدفة، كانت مترددة في طلب التوسع في تحرير الاقتصادات. كما كانت البلدان المستهدفة قادرة على الدفاع عن مواقفها جماعياً، وليس فردياً. ومن المرتقب أن يعيد الأعضاء توجيه انتباههم أكثر فأكثر للمفاوضات الثنائية.

الإطار ٣ - البلدان النامية في المفاوضات المعدودة الأطراف

معظم البلدان النامية التي تتصرف بوصفها "جهات طالبة" هي بلدان متوسطة الدخل، مثل مقاطعة تايوان الصينية (الطاقة، والبيئة، والبناء، والاتصالات، والمال، والخدمات البحرية، والتعليم، واللوجستيات)؛ ماليزيا (البناء، والتعليم)؛ المكسيك (البناء، والهندسة المعمارية والهندسة والمحال السعوي - البصري)؛ وتركيا (البناء)؛ وشيلي (الهندسة المعمارية والهندسة، والخدمات القانونية، واللوجستيات)؛ جمهورية كوريا (الهندسة المعمارية والهندسة، والخدمات البحرية، والمال؛ وبنما (الخدمات البحرية)؛ والأرجنتين وأوروغواي والبرازيل (الخدمات المتعلقة بالزراعة)؛ والمملكة العربية السعودية (الطاقة). ولا يوجد سوى طلبان يتصلان بمشاركة أكبر للبلدان النامية، وهما الطلب بشأن العرض عبر الحدود (الأسلوبان ١ و ٢) الذي تسانده باكستان وبيرو ومقاطعة تايوان الصينية وسنغافورة وشيلي والمكسيك والهند؛ والخدمات الحاسوبية التي تساندها باكستان وبيرو ومقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا وسنغافورة وشيلي والمكسيك والهند. وعلى العكس من ذلك، أتت العديد من الطلبات المعدودة الأطراف من البلدان المتقدمة فقط، ومن أمثلتها التسليم السريع والنقل الجوي والأسلوب ٣. وتعكس هذه الطلبات الأنماط التجارية والميزة المقارنة في قطاع الخدمات، وقدرة البلدان على تحديد إمكاناتها في مجال التصدير وتقديم الاقتراحات. ومن جهة أخرى، تظهر البلدان النامية أساساً بوصفها "جهات طالبة"، علماً بأن أهم البلدان المستهدفة هي البلدان النامية ذات الأسواق الكبيرة، مثل الأرجنتين وإندونيسيا والبرازيل وبيرو وتايلند وجنوب أفريقيا وسنغافورة وشيلي والصين والفلبين وكولومبيا وماليزيا ومصر والمكسيك والهند. ولم يسلم عدد قليل من البلدان النامية الصغرى أيضاً من الطلبات. ومن هذه البلدان بوليفيا (الهندسة المعمارية)؛ وبيرو (التجارة عبر الحدود)؛ وفيجي (النقل الجوي)؛ وناميبيا (البيئة)؛ ونيجيريا (الطاقة).

٥٢ - ووصف التحرير المنصوص عليه في الأسلوبين ٤ و ١ بأنه عامل أساسي للبلدان النامية. فقد أثبتت الدراسات وجود مكاسب من عملية التحرير المنصوص عليها في الأسلوب ٤ لكل من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، وتتراوح بين ١٥٠ و ٢٥٠ مليار دولار، علماً بأن الجزء الأعظم من المكاسب يتحقق بتيسير حركة

العمال ذوي المهارات المحدودة^(٥). وبالمثل، تبين أن التعاقد الخارجي بوصفه طريقة بديلة وفعالة من حيث التكلفة مصدر إضافي للربح. ومن المتوقع أن تزيد قيمة الخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات - العمليات الإدارية المعتمدة على التعاقد الخارجي إلى ١ ٠٧٩ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٦. وتتوقع التقديرات المتحفظة أن تبلغ مكاسب البلدان النامية من حيث الرفاهية ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، لكن يؤمل تحقيق مكاسب أكبر لأن الخدمات المسندة إلى الخارج والتي تقدمها البلدان النامية تنتقل من خدمات مكتبية وضيفة إلى خدمات رفيعة مثل الابتكار والاستشارة ووضع العلامات التجارية والخدمات المتكاملة.

٥٣ - وتجادل البلدان النامية بأن العروض في الأسلوب ٤ لا تكفي لتبديد قلقها بشأن تغطية موردي الخدمات التعاقدية والمهنيين المستقلين (ومقدمي الخدمات شبه المهرة والأقل مهارة)، رغم أن نحو نصف العروض الـ ٧٠ أدخلت تغييرات تتعلق بالأسلوب ٤ في التزاماتها الأفقية. وإذا كانت بلدان متقدمة، مثل الاتحاد الأوروبي وسويسرا وكندا والنرويج واليابان، قد أدرجت موردي الخدمات التعاقدية و/أو المهنيين المستقلين في عروضها، فإن المتطلبات المهنية و/أو التعليمية أو الصيغ المستنبطة في القطاعات المرفقة بالعرض تقيد إمكانات البلدان النامية في مجال التصدير. فعلى سبيل المثال، غالباً ما تقتصر متطلبات التأهيل الأقل تقييداً، والتي تشترط، كبديل، شهادة جامعية "أو" مؤهلات تقنية تثبت وجود معرفة مماثلة، على عدد قليل جداً من القطاعات الفرعية. وتضمن عرض الجماعة الأوروبية إشارة إلى إمكان تحديد سقف عددي لالتزامها بشأن موردي الخدمات التعاقدية والمهنيين المستقلين، وهو ما لم يحدد بوضوح. وللحركات المتعلقة بالأسلوب ٣ خطوة أكبر من حيث طول مدة الإقامة - وتمديداتها - وعدم وجود شروط صارمة بشأن المؤهلات. وإذا كانت بعض العروض قد ألغت اختبارات الاحتياجات الاقتصادية، فإن باقي هذه الاختبارات لم يحدد.

٥٤ - ودعت أقل البلدان نمواً إلى التقدم في تنفيذ الطرائق الخاصة بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٣ في ضوء الأجل النهائي المحدد في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وقدمت أقل البلدان نمواً طلبين اثنين باسم المجموعة بشأن الأسلوب ٤، ومقترحاً بشأن إنشاء آلية تعطي أولوية خاصة لأقل البلدان نمواً. وتدفع هذه البلدان بأن عدداً قليلاً من العروض يفسح المجال أمام إحلال الكفاءة والخبرة المؤكدة محل متطلبات التأهيل الرسمية. وتشمل الآلية المقترحة بشأن إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً حكماً يلزم البلدان المتقدمة، باستمرار، بعدم المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالأولوية الخاصة الممنوحة لأقل البلدان نمواً في القطاعات والأساليب التي تهمها. وأوضحت بلدان المفاوضات الرباعية أنها تفضل التركيز على تعزيز المساعدة التقنية وغيرها من آليات الدعم، بما فيها "الآلية الاستشارية". ولم يتحقق أي تقدم بشأن مقترحات أقل البلدان النامية هذه.

٥٥ - وبلغت المفاوضات بشأن اللوائح التنظيمية المحلية مرحلة وضع النصوص. فبالنسبة إلى البلدان النامية، يتمثل التحدي في إيجاد التوازن الصحيح بين ضرورة الحفاظ على المرونة السياسية المحلية وضرورة وضع ضوابط

(٥) Alan Winters et al. (2002). *Negotiating the Liberalization of the Temporary Movement of Natural Persons*, Commonwealth Secretariat, March; UNU/WIDER (2003). *Efficiency Gains from the Elimination of Global Restrictions on Labour Mobility*; and Dani Rodrik (2002), *Feasible globalizations*, Working Paper 9129, National Bureau of Economic Research

محددة لتعزيز فرص وصول صادرتها إلى الأسواق، بما في ذلك في الأسلوب ٤. ويظل العديد من الأسئلة الأساسية مطروحة، بما في ذلك مستوى الطموح، وطبيعة بعض المفاهيم وأثرها ومدى استصوابها، وبما في ذلك أيضاً قابلية تطبيق اختبار الضرورة. ويثير هذا الاختبار قلق البلدان النامية، لأنه قد يقيد قدرة الجهات المنظمة على تلبية مصالح مختلف أصحاب المصلحة. وقد يثقل ما يسمى "متطلبات التعليق المسبق" كاهل البلدان النامية. وتطرح المعايير التقنية تحديات لأن هناك سوء تفاهم حول المفهوم في سياق الخدمات. ولما كان العديد من مقترحات التفاوض بعيدة المدى من حيث النطاق والطبيعة، فإن مرونة التنمية والمعاملة الخاصة والتفاضلية تزداد أهمية. وتشمل الخيارات قيد النقاش الإعفاء من الضوابط التي ستوضع مستقبلاً للأهداف الإنمائية أو تعليقها، بما في ذلك وضع صيغة أوسع نطاقاً لفائدة أقل البلدان نمواً. وأصدر رئيس الفرقة العاملة المعنية بالتنظيم المحلي ورقة عمل موحدة تستند إلى المقترحات المقدمة.

٥٦- وتقييم التجارة في الخدمات مهم في تحديد أثر تحرير الخدمات والإصلاحات التنظيمية على الاقتصادات الوطنية عموماً، وأهداف السياسة الإنمائية والاجتماعية خصوصاً. وتنص الفقرة ١٤ من مبادئ التفاوض التوجيهية على قيام الدورة الخاصة لمجلس التجارة في الخدمات بإجراء تقييم بوصفه نشاطاً من الأنشطة الجارية، مع تقديم المساعدة التقنية في مجال التقييمات القطرية/الإقليمية. وينبغي تعديل مسار المفاوضات في مجال الخدمات في ضوء نتائج التقييم. وتنص الفقرة ١٥ من مبادئ التفاوض التوجيهية أيضاً على أن تجري الدورة الخاصة لمجلس التجارة في الخدمات تقييماً، قبل انتهاء المفاوضات، للنتائج التي تم التوصل إليها من حيث أهداف المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وقد يكون ذلك مهماً في التوصل إلى نتيجة تركز على التنمية. وساعد الأونكتاد البلدان النامية في عمليات التقييم التي قامت بها وعُرضت الاستنتاجات الأولية في الدورة العاشرة للجنة التجارة (٦-١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦).

٥٧- وفيما يتعلق بقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، أُحرز تقدم محدود في تدابير الضمانات في حالات الطوارئ والإعانات والمشتريات الحكومية. وواصلت بعض البلدان النامية التشديد على ضرورة إنشاء آلية للضمانات في حالات الطوارئ. وفي بلاغ صدر مؤخراً بشأن المشتريات الحكومية، اقترح الاتحاد الأوروبي إضافة مرفق إلى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بشأن المشتريات الحكومية. ويستند هذا المرفق المقترح إلى أحكام تتعلق بالمشتريات الحكومية في اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة ويشير إلى قواعد إجرائية يجب اتباعها في مجال المشتريات الحكومية وإمكان قطع التزامات محددة في مخططات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفتح المشتريات الحكومية في مجال الخدمات أمام المنافسة الدولية.

دال - قضايا التنمية

٥٨- أجرى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية مشاورات بشأن جميع قضايا التنفيذ العالقة من أجل السماح للمجلس العام باتخاذ الإجراءات المناسبة بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ كما نص على ذلك إعلان هونغ كونغ الوزاري، لكن لم يجرز أي تقدم يذكر. وبخصوص المقترحات الـ ٨٨ المتصلة تحديداً بالاتفاق بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية، طلب الوزراء من لجنة التجارة والتنمية أن تقدم تقريراً إلى المجلس العام يشتمل على توصية واضحة باتخاذ قرار بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وأعربوا عن قلقهم إزاء عدم تحقيق تقدم بشأن المقترحات الـ ٣٨ المتصلة بالفئة الثانية التي أحييت إلى هيئات أخرى تابعة لمنظمة التجارة العالمية. واستؤنفت المناقشات تبعاً في لجنة التجارة والتنمية وغيرها من الهيئات المعنية في منظمة التجارة العالمية، لكن لم يتحقق أي تقدم يذكر.

٥٩- وفيما يتعلق بالسماح لمنتجات أقل البلدان نمواً بالوصول إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص، تسعى هذه البلدان إلى تنفيذ هذا الالتزام بفعالية، وذلك بضمان تغطية الخطوط التعريفية بنسبة ٩٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨، عن طريق إدراج صادراتها في المسار السريع، على نحو يحقق مصالح تجارية، والانتقال على وجه السرعة إلى تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة. والإشارة الصريحة إلى التوقيت مهمة لأن بعض البلدان ترى أن الوصول إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص مشروط بالانتهاء من جولة الدوحة ككل. وتظل تغطية المنتجات مهمة لأن نسبة ٣ في المائة المتبقية من الخطوط التعريفية قد تستبعد نحو ٣٣٠ خطاً تعريفياً، في حين أن استبعاد ٢٠ إلى ٢٥ خطاً تعريفياً يمثل نحو ثلثي إجمالي صادرات بنغلاديش. ووجدت دراسة أجرتها أمانة الأونكتاد أن بلداناً عديدة لا يزال يتعين عليها تحقيق ٩٧ في المائة من التغطية، بما فيها سويسرا (٨٦,٢ في المائة) والنرويج (٩٦,٤ في المائة) والولايات المتحدة (٨١,٨ في المائة) واليابان (٨٥,٥ في المائة)^(٦). وفيما يتعلق بالالتزام بضمان "شفافية وتبسيط" قواعد المنشأ المطبقة، تساهم أقل البلدان نمواً في تنفيذ الالتزام، بما في ذلك عبر الدعوة إلى وضع معايير ملموسة بشأن معايير المنشأ ("التي تم الحصول عليها بالكامل" و"التحول الكبير")، إضافة إلى قواعد التراكم.

٦٠- **المعونة لأجل التجارة.** بحثت فرقة العمل قضايا تعريف المعونة لأجل التجارة ونطاقها، وتدفعات التمويل الحالية واتجاهاته المقبلة. وساهم الأونكتاد في هذه العملية، وشارك، فيما شارك، في تنظيم مؤتمر مع أمانة الكومنولث. وسلم مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في سان بطرسبرغ بأهمية المعونة لأجل التجارة متوقعاً أن يزداد الإنفاق على هذه المعونة ليلبلغ ٤ مليارات من الدولارات، بما في ذلك عن طريق تعزيز الإطار المتكامل. وأصدرت فرقة العمل تقريرها في تموز/يوليه ٢٠٠٦ وقدمت مجموعة من التوصيات تتعلق بالتمويل والنطاق والأهداف والمبادئ الإرشادية واحتياجات البلدان التي ينبغي تلبيتها، والرصد والتقييم. وتوصي فرقة العمل في خطوة ثانية، في جملة أمور، بدعوة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى إبلاغ الوكالات المعنية بالتوصيات وحث الوزراء في اجتماع لجنة التنمية المقرر عقده في سنغافورة على إيلاء الاعتبار للتوصيات وتشجيع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على توفير المتابعة المناسبة؛ وإنشاء فريق استشاري مخصص ليأخذ على عاتقه المتابعة العملية للتوصيات والدعوة إلى إجراء استعراض أولي للمعونة مقابل التجارة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

هاء - القواعد

٦١- تم الاتفاق على آلية للشفافية بشأن اتفاقات التجارة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتورد الآلية قواعد إجرائية تتعلق بالإعلان المبكر والإخطار وتعزيز الشفافية، وما يستتبع ذلك من إخطار باتفاقات التجارة الإقليمية والإبلاغ بها. وبالخصوص، تورد الآلية عرضاً وقائعيّاً لأمانة منظمة التجارة العالمية في عملية الفحص. وستنفذ الآلية مؤقتاً بوصفها "حصداً مبكراً"، طبقاً للفقرة ٤٧ من إعلان الدوحة.

(٦) "Market access issues related to products of export interest originating from least-developed countries" ("مسائل الوصول إلى الأسواق ذات الصلة بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية الناشئة عن أقل البلدان نمواً") (WT/COMTD/LDC/W/38, TN/MA/S/19)، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

واو - تيسير التجارة

٦٢- تستقدم المفاوضات بشأن تيسير التجارة بهدوء نسبي وتُعرض اقتراحات جديدة. ودعا المؤتمر الوزاري السادس إلى الانتقال إلى "طريقة الصياغة المركزة". ومن المتوقع تقديم مشروع نص كامل في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويعترف عدد كبير من أعضاء منظمة التجارة العالمية بفوائد تيسير التجارة، لكن تظل بعض أوجه القلق قائمة بشأن النتائج المالية والتشريعية والإدارية المحتملة من حيث التكلفة للتدابير المقترحة، بما فيها البنية الاستثمارية الأساسية. وشددت البلدان النامية على ضرورة إحداث تآزر بين توقيت الالتزام ومداه، والقدرة على التنفيذ، وتقديم الدعم التقني وفي مجال بناء القدرات للبلدان النامية، وفق ما جاء في طرائق التفاوض. وفيما يتعلق بتنفيذ هذا التآزر، دعت بعض البلدان النامية إلى انتهاز نهج "تدريجي" لإزاء الالتزام والتنفيذ المحتملين، ما يسمح بإخضاع بعض الالتزامات لفترات تنفيذ أطول تكون مشروطة بتقديم المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات، بما يأخذ في الحسبان قدرات البلدان على التنفيذ.

زاي - اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

٦٣- لا تزال المفاوضات جارية بشأن قضايا البيانات الجغرافية والتنوع البيولوجي. وتشمل القضايا قيد النظر في المفاوضات مدى إمكان أن يحدث إدراج البيانات الجغرافية ضمن النظام المتعدد الأطراف في مجالي الإخطار والتسجيل آثاراً قانونية على الصعيد الوطني، وعلى صعيد المشاركة في النظام والأعباء الإدارية وغيرها من أعباء النظام المتعدد الأطراف. ويسعى العديد من البلدان النامية إلى أن تكون المشاركة في النظام طوعية. كما تسعى البلدان النامية إلى معالجة العلاقة بين اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي عن طريق استحداث شرط متعدد الأطراف من أجل كشف مصدر المواد البيولوجية والمعارف التقليدية ذات الصلة في طلبات البراءات.

الخاتمة

٦٤- يواجه المجتمع الدولي تحدياً كبيراً في التوصل إلى اتفاق على الطرائق المتعلقة بالزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق واختتام مفاوضات الدوحة في إطار الالتزام الوحيد. ويلقي وقف الجولة بظلال كثيفة على آفاقها، لا سيما في بعدها الإنمائي، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الزراعة. و"جمد" بالفعل، في الأجل القصير، التقدم المحرز حتى الآن في بعض المجالات المتصلة بالتنمية في جدول أعمال الجولة ريثما تستأنف المفاوضات. وتشمل هذه القضايا وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص، مع وجود قواعد للمنشأ شفافة وبسيطة، وإلغاء جميع أشكال إعانات التصدير في الزراعة بحلول عام ٢٠١٣ بتخفيض في بداية الفترة ومعالجة قضايا القطن معالجة طموحة وسريعة ومحددة الغرض.

٦٥- أما آثار الوقف الأطول أجلاً فمتعددة الجوانب. أولاً، إنه انتكاسة، وإن كان مؤقتاً، للجهود الدولية الرامية إلى جعل النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر انفتاحاً وعدلاً وموجهاً لتحقيق التنمية، لأن من شأن النجاح في احتتام الجولة بتوجهه إنمائي أن يدر مكاسب على النمو الاقتصادي وأن يخفف وطأة الفقر ويساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ثانياً، يوجه الوقف إشارة سلبية لمستقبل الاقتصاد العالمي وقد يشجع على عودة

الترعة الحمائية. ثالثاً، من المحتمل أن تكثف البلدان من المبادرات التجارية الثنائية والإقليمية بالتزامات أشد، بحيث تكون للبلدان النامية قوة تفاوضية فردية وجماعية أضعف، وقد يتخلف بعضها عن الركب. رابعاً، ستستمر الانحرافات التي تتسبب فيها الإعانات في تجارة المنتجات الزراعية على ما هي عليه الآن، ما يعرض للخطر آفاق البلدان النامية في توليد المزيد من العائدات والدخل من تصدير المواد الزراعية، بما فيها القطن. خامساً، يمكن توقع لجوء البلدان المتزايدة إلى آليات تسوية المنازعات.

٦٦- لكن، من المهم التشديد على أن الوقف، رغم إشارته إلى أن مفاوضات الدوحة والنظام التجاري المتعدد الأطراف قد بلغا مرحلة حرجية، فإن وجهة منظمة التجارة العالمية وأهميتها، بوصفها دعامة أساسية للنظام التجاري الدولي في إدارة الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف توفر منتدى لوضع التشريعات التجارية المتعددة الأطراف عبر التفاوض على الضوابط والالتزامات وتوفير آلية فعالة لتسوية المنازعات، لم تتأثراً وليست محل شك.

٦٧- ويقال إن الوقف يضفي عنصر غموض يتعلق بعملية التفاوض برمتها واحتمال الانتهاء منها، لا سيما من حيث توقيت الصفقة المحتملة وجودتها وطموحها. ومن المسلم به أن آفاق الاستئناف ستتصل بالتطورات في العمليات الانتخابية المحلية والقرارات السياسية. فضلاً عن ذلك، فإن انتهاء عمل هيئة تنمية التجارة في الولايات المتحدة المنتظر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ يجعل آفاق التفاوض أقل وضوحاً. وشدد عدد من البلدان على المسؤولية المشتركة لكل البلدان في تجديد الإعراب عن رغبتها السياسية وعلى ضرورة زيادة المرونة لتيسير استئناف العمل، لكنها دعت أيضاً إلى أن يقوم الفاعلون الرئيسيون بدور أكبر. وهناك أيضاً شعور بالقلق إزاء تزايد اللجوء إلى أطر وزارية مصغرة وأفرقة استشارية مكونة من عدد محدود من البلدان قصد إبرام اتفاقات. ويشير تزايد الأعضاء وتنوع المصالح إلى الحاجة إلى إعادة بناء الثقة وتوافق الآراء بين جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وضمان أن تكون العملية شفافة وشاملة، إضافة إلى انتهاج نهج في المفاوضات يقوم على المشاركة حقيقية وينطلق من القاعدة إلى القمة.

٦٨- وتدعو الضرورة، من حيث المضمون، إلى تجنب أن يفضي وقف المفاوضات إلى تقليص الطموحات في أهداف الجولة الإنمائية كما تنص على ذلك ولاية الدوحة. وفي المقابل، يظل التوصل إلى محتوى إنمائي مفيد وكبير أمراً لا غنى عنه لنجاح مفاوضات الدوحة في جميع المجالات، ومن شأنه أن يحفز الاقتصاد العالمي بقوة. ويظل عدد من القضايا أساسياً في هذا الصدد. فعلى الرغم من أن التنمية هي لب المفاوضات لا بد، على سبيل المثال، من إدراجها كلياً وبفعالية في المجالات الرئيسية للمفاوضات بشأن الوصول إلى الأسواق (حيث معظم المزايا التجارية) وفي المرونة الضرورية لتوفير فضاء سياساتي للتنمية. وتدعو الحاجة إلى ضمان الاتساق بين نتائج المفاوضات التجارية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يتطلب تعزيز وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق ودخولها فعلياً، إضافة إلى تعزيز دعم المانحين بناء قدرة هذه البلدان في مجالات العرض والمنافسة والبنية الأساسية التجارية، ومساعدتها على الاستفادة بشكل أفضل من الفرص التي تتيحها عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال فعالية المعونة لأجل التجارة، مع توفير تمويل آمن وإضافي ويمكن التنبؤ به.